

نبين اليكم اجابة ممثل

الوزارة في مجلس رسم السياسات للبيئة حول الاستبيان المتعلق باستخدامات المياه وكمياتها بالعراق في المدن الكبيرة والاقضية والنواحي والقرى وعلى النحو الاتي:-

في المدن الكبيرة تتعدد استخدامات الماء ويكون التركيز على مياه الشرب بالدرجة الاولى والمياه المستخدمة في المعامل والمصانع واستخدامها في السياحة كانشاء بحيرات ومسطحات مائية متنوعة وزراعة في اطراف المدينة وامكانية استخدامات مياه الصرف الصحي والسيطرة عليها ومعالجتها بالشكل الصحيح قبل اعادتها الى النهر بحيث تكون مطابقة للمحددات البيئية النافذة . اما في الاقضية والنواحي والقرى فتقل الحاجة لمياه الشرب حسب الكثافة السكانية وعدد المعامل والمصانع ونقل كمية التلوث التي يتعرض لها مياه النهر ويزداد الطلب على المياه المطلوبة لسقي المزروعات والمياه التي تزود البحيرات والمسطحات المائية التي تغطي مساحات كبيرة في جنوب العراق (مياه الاهوار) وان مشكلة المياه في العراق تعاني ومنذ فترة طويلة بالتذبذب بين الزيادة والنقصان وفي بعض الاحيان تسبب شحها بتلف المزروعات والتاثير على المراعي والثروة الحيوانية وذلك بسبب العلاقات الدولية التي تحكمها سياسات تؤثر في مستوى كمية المياه الواردة الى العراق وذلك من خلال اقامة مشاريع وسدد في تلك الدول مما يجعلها تتحكم بكمية المياه في مجرى النهر .

اما عن اولويات استخدامات المياه في التشريعات الوطنية والحصول على الحصص المقررة .

١- اعداد برامج وطنية للمحافظة على المياه من التلوث والهدر.

٢- اعداد برامج ومشاريع لخزن المياه من نهري دجلة والفرات واعداد المشاريع الزراعية الاروائية وتشجيع الزراعة.

٣- الرجوع الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تضمن حصص العراق من المياه .

٤- العمل على اعادة الحياة الى مناطق الاهوار والمحافظة على الثروات الطبيعية والنباتية والحيوانية واعادة انتشار التجمعات السكانية على اطراف الاهوار.

٥- هناك توجيه من الحكومة لاعادة انعاش الزراعة في العراق من خلال دعم الفلاحين بالمياه والاسمدة والبذور والمعدات الزراعية .

من الضروري ان تلعب الموارد المائية الدور الكبير الاساسي في تغيير واقع الزراعة والرعي وتربية المواشي من خلال التحكم بكميات المياه وعدم شحها في فصل الصيف ودعم الانتاج وضرورة ان يكون بهذا الواقع الذي يدعم الاقتصاد العراقي ويقضي على البطالة والفقر .